

حين تخنق الدولة الاقتصاد لإنقاذ العملة: هل تتجه سوريا نحو اقتصاد بلا سيولة؟

د. علي مطيع عيسى

في الاقتصادات التي تعاني من التضخم وانهيار القوة الشرائية وتراجع قيمة العملة، تبدو السيطرة على السيولة النقدية للوهلة الأولى هدفاً منطقياً للسياسة الاقتصادية. فزيادة الكتلة النقدية في ظل ضعف الإنتاج يمكن أن تغذي التضخم، فيما قد يؤدي ضبط السيولة إلى الحد من الطلب الزائد والضغط على الأسعار. لكن المشكلة تبدأ عندما تتحول هذه السياسة من أداة ضمن حزمة إصلاح اقتصادي متكاملة إلى مسار قائم بذاته، يجري تطبيقه في اقتصاد يعاني أصلاً من توقف قطاعات واسعة عن الإنتاج، وضعف الاستثمار، وتراجع القدرة على التصدير.

في الحالة السورية، تبدو مجموعة من الإجراءات والتحويلات الاقتصادية وكأنها تتجه، بدرجات متفاوتة، نحو امتصاص السيولة من السوق: من آلية استبدال العملة، إلى فرض ضرائب ورسوم متزايدة بالدولار، مروراً بتسعير بعض السلع الأساسية، وفي مقدمتها المحروقات، وفق سعر السوق الموازي بدلاً من السعر المركزي، وصولاً إلى سياسات تجارية لا توفر بيئة كافية لتحفيز الإنتاج والتصدير. وفي الوقت نفسه، لا تبدو عجلة الإنتاج قادرة على استعادة دورها باعتبارها المصدر الأساسي للدخل والسيولة الجديدة، بينما تتجه رؤوس الأموال بصورة متزايدة نحو قطاعات خدمية ومشاريع سريعة الربحية، بدلاً من الاستثمار طويل الأجل في الصناعة والزراعة والقطاعات القابلة للتصدير.

هنا تبرز المفارقة الأساسية: قد تتجح الدولة في سحب جزء من السيولة من الاقتصاد، لكنها لا تستطيع تحقيق استقرار نقدي مستدام إذا لم يكن الاقتصاد قادراً على إنتاج قيمة جديدة وإعادة ضخ الدخل في الدورة الاقتصادية. فالعملة لا تستمد قوتها من تصميمها أو من ندرتها وحدها، وإنما من الاقتصاد الذي يقف خلفها، ومن قدرة ذلك الاقتصاد على الإنتاج والتصدير والدخل والثقة.

السؤال الحقيقي لا يتمثل فقط في ما إذا كانت الحكومة السورية تتجه نحو تقليص السيولة النقدية، بل في طبيعة هذه السياسة وغايتها ونتائجها المحتملة: هل نحن أمام سياسة نقدية انكماشية مقصودة تهدف إلى إعادة ضبط الاقتصاد تمهيداً لإطلاق دورة إنتاجية جديدة؟ أم أمام

استجابة مالية قصيرة الأجل لأزمة الإيرادات، تقوم على امتصاص ما تبقى من السيولة والعملية الأجنبية من المجتمع، في وقت لم تُبَنّ فيه بعد قاعدة إنتاجية قادرة على تعويض ما يجري سحبه؟

إن الفرق بين الاحتمالين ليس تفصيلاً تقنياً. ففي الاقتصاد المنتج، قد يكون ضبط السيولة جزءاً من عملية استقرار ضرورية. أما في اقتصاد متوقف الإنتاج، فإن سحب السيولة دون خلق قنوات جديدة لإعادة إنتاجها قد يحول السياسة الانكماشية إلى آلية لتجفيف الاقتصاد نفسه. ومن هنا، فإن تحليل المسار الاقتصادي السوري الراهن يتطلب تجاوز النظر إلى كل قرار بصورة منفردة، والنظر بدلاً من ذلك إلى الصورة الكلية: ماذا يحدث عندما تجتمع إعادة تنظيم العملة، والجبابة بالدولار، والتسعير وفق السوق الموازي، وارتفاع كلفة التجارة، وتراجع الإنتاج، في اقتصاد واحد؟ فالمشكلة، في نهاية المطاف، ليست في سحب السيولة بحد ذاته، بل في سحبها من اقتصاد لا ينتج ما يكفي لإعادة ضخها.

أولاً: استبدال العملة — إصلاح نقدي أم إعادة ضبط للسيولة؟

يُقدّم استبدال العملة عادةً باعتباره إجراءً تقنياً يهدف إلى تحديث النظام النقدي، أو معالجة آثار التضخم، أو سحب الإصدارات القديمة من التداول. وفي بعض الحالات، يمكن أن يكون لهذا الإجراء مبررات اقتصادية واضحة، خصوصاً عندما تكون العملة قد فقدت جزءاً كبيراً من وظائفها النقدية، أو عندما يصبح تعدد الإصدارات النقدية عائقاً أمام تنظيم السوق والقطاع المصرفي. لكن استبدال العملة لا يمثل، بحد ذاته، إصلاحاً اقتصادياً. فالعملة ليست سوى أحد مكونات النظام الاقتصادي، وقيمتها لا تتحدد بشكلها أو تصميمها أو حتى بكمية الأوراق النقدية المتداولة وحدها، وإنما بقدرة الاقتصاد الذي تقف خلفه على إنتاج السلع والخدمات، وتوليد الدخل، وتحقيق الإيرادات، وجذب العملة الأجنبية.

من هنا، فإن السؤال الأساسي في الحالة السورية لا ينبغي أن يكون: هل تحتاج البلاد إلى عملة جديدة؟ بل: ما الوظيفة الاقتصادية الفعلية التي يُراد لاستبدال العملة أن يؤديها؟

فإذا كان الهدف هو إعادة تنظيم التداول النقدي، وتحديث النظام المصرفي، وتسهيل المعاملات، فإن استبدال العملة يمكن أن يكون جزءاً من عملية إصلاح أوسع. أما إذا كان الهدف الأساسي هو سحب السيولة من السوق، أو تقليص الكتلة النقدية، أو إعادة ضبط المدخرات الموجودة خارج النظام المصرفي، فإن الأمر يصبح أكثر تعقيداً، خصوصاً في اقتصاد يعاني من ضعف الثقة بالنظام المالي وتراجع القدرة الإنتاجية.

فالسيولة التي يجري سحبها من السوق ليست كلها سيولة تضخمية بالضرورة. جزء كبير منها يمثل مدخرات الأسر، ورأس المال العامل للمشروعات الصغيرة، وأموالاً تستخدم لتأمين الاحتياجات اليومية في اقتصاد يعاني من ضعف الائتمان المصرفي وارتفاع معدلات عدم اليقين. ولذلك، فإن سحب هذه السيولة من دون توفير قنوات مصرفية آمنة وموثوقة لإعادة توظيفها قد يؤدي إلى نتيجة عكسية: انخفاض القدرة على الإنفاق والاستثمار، من دون أن يقابله ارتفاع في الإنتاج.

وتزداد حساسية العملية عندما تكون العملة الجديدة مرتبطة بسياق اقتصادي لم تُحل فيه مشكلة سعر الصرف بصورة جوهرية. فحتى لو جرى تغيير الأوراق النقدية أو إعادة تنظيم الفئات النقدية، فإن العملة ستظل معرضة للضغط إذا بقي الاقتصاد يعتمد على الاستيراد، ويفتقر إلى مصادر كافية من العملة الأجنبية، ويعاني من ضعف الصادرات وتراجع الإنتاج. إذ لا يمكن للسياسة النقدية أن تنتج القيمة التي لا ينتجها الاقتصاد الحقيقي.

وهنا تكمن المفارقة: قد تستطيع الدولة أن تقلص كمية النقود المتداولة، لكنها لا تستطيع، بمجرد استبدال العملة، أن تزيد إنتاج القمح أو الطاقة أو السلع الصناعية، ولا أن تخلق صادرات جديدة أو تدفقاً مستداماً للعملة الأجنبية. ولذلك فإن نجاح أي عملية نقدية لا يقاس فقط بكمية السيولة التي جرى سحبها، بل بقدرة الاقتصاد على توليد سيولة جديدة من خلال النشاط الإنتاجي.

إن استبدال العملة، في هذه الحالة، قد يتحول من أداة لإعادة تنظيم النظام النقدي إلى جزء من عملية أوسع لإعادة ضبط العلاقة بين الدولة والسيولة الموجودة في المجتمع. وهنا تبرز أسئلة لا يمكن تجاوزها: كيف سنُقيّم المدخرات؟ ما سعر الصرف المعتمد؟ كيف ستتعامل الدولة مع

الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازي؟ وهل ستُعاد الأموال إلى الدورة الاقتصادية عبر الائتمان والاستثمار، أم ستبقى خارجها؟

فالسبيلة لا تختفي عندما تُسحب من السوق؛ إنها تنتقل من طرف إلى آخر. وإذا انتقلت من الأسر والمشروعات إلى الدولة، ثم لم تعد إلى الاقتصاد في صورة إنفاق استثماري أو إنتاج أو ائتمان، فإن النتيجة لا تكون بالضرورة استقراراً نقدياً، بل قد تكون انكماشاً في النشاط الاقتصادي.

لهذا، فإن استبدال العملة لا ينبغي أن يُقرأ بمعزل عن بقية السياسات الاقتصادية. فمع فرض رسوم وضرائب متزايدة بالدولار، وتسعير بعض السلع الأساسية وفق سعر السوق الموازي، وارتفاع تكلفة الاستيراد، فإن السؤال يصبح أكثر إلحاحاً: هل نحن أمام برنامج متكامل لإعادة بناء الاقتصاد، أم أمام سلسلة من الأدوات التي تعمل جميعها في اتجاه واحد، هو امتصاص السيولة من المجتمع؟

إذا كان الخيار الثاني هو الأقرب إلى الواقع، فإن استبدال العملة لا يكون مجرد تغيير للنقد المتداول، بل يصبح جزءاً من عملية أوسع لإعادة توزيع السيولة داخل الاقتصاد. والمشكلة هنا أن الاقتصاد السوري لا يعاني فقط من فائض نقدي محتمل، بل يعاني في الوقت نفسه من نقص في الإنتاج، وضعف في الاستثمار، وتراجع في القدرة على توليد الدخل.

وبالتالي، فإن تقليص السيولة في اقتصاد لا يملك آليات قوية لإعادة إنتاجها قد يؤدي إلى نتيجة شديدة الخطورة: عملة أقل تداولاً، واقتصاد أقل قدرة على الإنفاق والاستثمار، من دون أن يعني ذلك بالضرورة اقتصاداً أكثر استقراراً.

ثانياً: الدولار كأداة جباية — عندما تصبح الدولة منافساً على السيولة

لا تبدو مسألة فرض الضرائب والرسوم بالدولار مجرد إجراء محاسبي أو محاولة لتثبيت قيمة الإيرادات العامة في اقتصاد يعاني من تراجع سعر العملة المحلية. فمن الناحية النظرية، قد تلجأ الدول التي تعاني من التضخم أو تقلبات سعر الصرف إلى ربط بعض الرسوم أو المعاملات بالعملة الأجنبية بهدف حماية الإيرادات من التآكل. لكن المشكلة لا تكمن في استخدام الدولار

كأداة تقييم بحد ذاته، بل في السياق الاقتصادي الذي يجري فيه ذلك، وفي قدرة الاقتصاد على توليد الدولار أصلاً.

ففي اقتصاد يعاني من ضعف الإنتاج والتصدير، وتراجع الاستثمار، واعتماد واسع على التحويلات والأنشطة غير الرسمية، لا يمثل الدولار مجرد وحدة حساب. إنه مورد نادر ومحدود، تتنافس عليه الدولة والقطاع الخاص والأسر والمستوردون. وعندما تفرض الدولة رسوماً متزايدة بالدولار، فإنها لا تحصل على قيمة محاسبية ثابتة فحسب، بل تدخل عملياً في منافسة مباشرة مع بقية مكونات الاقتصاد على العملة الأجنبية المتاحة.

وتصبح الآلية أكثر وضوحاً عندما تكون مداخل الأفراد والشركات بالليرة، بينما تُفرض الالتزامات بالدولار. فالمكلف لا يدفع من دخل دولاري منتظم بالضرورة، وإنما يضطر إلى تحويل جزء من مدخراته أو إيراداته المحلية إلى الدولار من أجل الوفاء بالتزاماته. وبذلك تبدأ سلسلة اقتصادية بسيطة لكنها ذات آثار واسعة:

الليرة ، شراء الدولار ، دفع الرسوم للدولة.

هذه العملية تعني، في جانب منها، سحب الليرة من التداول، وفي جانب آخر سحب الدولار من القطاع الخاص. وإذا كانت الإيرادات المحصلة ستعود إلى الاقتصاد عبر الإنفاق الاستثماري، أو دعم الإنتاج، أو توسيع الائتمان، فقد تكون آثارها مختلفة. أما إذا تحولت إلى أداة لتمويل النفقات الجارية فقط، فإنها قد تؤدي إلى تقليص السيولة المتاحة للنشاط الاقتصادي من دون خلق قدرة إنتاجية جديدة.

وهنا تظهر مشكلة جوهرية في الاقتصادات المنهكة: ليست كل السيولة الموجودة في أيدي المواطنين فائضاً نقدياً يضغط على الأسعار. جزء منها يمثل رأس المال العامل للمشروعات الصغيرة، ومدخرات الأسر، والأموال اللازمة لتأمين الاحتياجات اليومية في ظل ضعف النظام المصرفي وارتفاع عدم اليقين. ولذلك، فإن سحب هذه الموارد من الاقتصاد قد لا يؤدي بالضرورة إلى مكافحة التضخم، بل قد يؤدي إلى إضعاف الطلب والاستثمار مع بقاء أسباب التضخم الأساسية قائمة.

فالأسعار لا ترتفع فقط لأن كمية النقود كبيرة، وإنما أيضاً بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج والاستيراد والطاقة والنقل، وتراجع قيمة العملة، واضطراب سلاسل التوريد. وإذا جرى التعامل مع التضخم باعتباره مشكلة سيولة فقط، فإن السياسة الاقتصادية قد تعالج أحد أعراض الأزمة بينما تترك أسبابها الهيكلية دون معالجة.

فرض الالتزامات بالدولار قد يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي. فكلما ارتفعت تكلفة التعامل مع الدولة بالعملة الأجنبية، زادت الحوافز لدى بعض الأنشطة الاقتصادية للتهرب من النظام الرسمي، أو الاحتفاظ بالعملة الأجنبية خارج القنوات المصرفية، أو نقل النشاط إلى اقتصاد نقدي غير معلن. وهكذا قد تؤدي سياسة تهدف إلى تعزيز الإيرادات إلى تقليص القاعدة الضريبية على المدى الأبعد.

كما أن هذه السياسة تطرح سؤالاً يتعلق بالعدالة الاقتصادية. فالدخل في الاقتصاد السوري ليس موزعاً بصورة متساوية بين من يملكون القدرة على الوصول إلى الدولار ومن يعتمدون على دخل محلي ثابت. ولذلك فإن رفع الرسوم والضرائب بالدولار لا يؤثر على جميع الفئات بالطريقة نفسها. فالشخص أو الشركة التي تحصل على إيرادات بالعملة الأجنبية تكون أكثر قدرة على تحمل الالتزام، بينما يواجه صاحب الدخل المحلي ارتفاعاً مضاعفاً في العبء، لأنه يحتاج أولاً إلى شراء الدولار من سوق يعاني أصلاً من شح العملة الأجنبية.

وهنا يتحول سعر الصرف إلى قناة لإعادة توزيع الأعباء داخل المجتمع. فكلما ارتفع سعر الدولار في السوق، ارتفعت التكلفة الفعلية للالتزام بالدولار بالنسبة لمن يحصل على دخله بالليرة. وفي هذه الحالة، لا تعود الضريبة أو الرسوم مجرد نسبة من الدخل، بل تصبح مرتبطة بصورة مباشرة بتقلبات سعر الصرف.

المشكلة الأكبر تظهر عندما تتزامن هذه السياسة مع تسعير السلع الأساسية وفق سعر السوق الموازي. عندها يجد المواطن نفسه أمام منظومة اقتصادية مزدوجة: يدفع تكاليفه وفق سعر صرف مرتفع، ويدفع الرسوم والضرائب بالدولار، بينما قد لا تتكيف مداخيله بالسرعة نفسها مع هذا الواقع. وهنا لا تعود الدولة مجرد جهة تجمع الإيرادات، بل تصبح طرفاً رئيسياً في عملية سحب القوة الشرائية من الاقتصاد.

لا يعني ذلك أن فرض بعض الرسوم بالعملة الأجنبية مرفوض من حيث المبدأ. فقد يكون ضرورياً في بعض القطاعات التي ترتبط تكاليفها مباشرة بالعملة الأجنبية. لكن نجاح هذه السياسة يتوقف على وجود اقتصاد قادر على توليد الدولار، ونظام مصرفي قادر على إدارة التدفقات المالية، وسياسة ضريبية تراعي قدرة المكلفين على الدفع، وآلية واضحة لإعادة الإيرادات إلى النشاط الإنتاجي.

أما في غياب هذه الشروط، فإن الدولار قد يتحول من أداة لحماية الإيرادات إلى أداة لامتناس السيولة. وكلما اتسعت دائرة الرسوم والالتزامات المقومة بالدولار، دون أن تتوسع في المقابل قدرة الاقتصاد على توليد العملة الأجنبية، أصبح القطاع الخاص والأسر أمام منافسة متزايدة مع الدولة على مورد نادر.

وهنا تتبلور المشكلة الأساسية: إذا كانت الدولة تسحب الدولار من السوق، وتسحب الليرة اللازمة للحصول عليه، في اقتصاد لا ينتج ما يكفي من الدولار ولا يعيد ضخ السيولة في القطاعات الإنتاجية، فإنها قد تنجح في تعزيز إيراداتها قصيرة الأجل، لكنها تخاطر في الوقت نفسه بإضعاف الدورة الاقتصادية التي تحتاج إليها هذه الإيرادات على المدى الطويل.

ثالثاً: المحروقات والفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازي — عندما يصبح السعر غير الرسمي هو المرجع الفعلي

تتضح أزمة السياسة الاقتصادية بصورة أكثر مباشرة عند النظر إلى طريقة تسعير المحروقات. فحين تعتمد الجهات الحكومية سعر السوق الموازي في تحديد أسعار المشتقات النفطية، بينما يستمر وجود سعر رسمي أو مركزي للعملة، فإن ذلك لا يمثل مجرد اختلاف تقني في آلية التسعير، بل يكشف عن ازدواجية عميقة في إدارة الاقتصاد وسعر الصرف.

فالسلطة النقدية قد تعلن سعراً رسمياً للعملة، لكن عندما يتعلق الأمر بالسلع الأساسية، ولا سيما المحروقات، يجري اعتماد سعر مختلف يعكس القيمة المتداولة في السوق الموازية. وبذلك يصبح السعر الموازي، عملياً، أكثر تأثيراً في الاقتصاد الحقيقي من السعر الرسمي. وهذا يعني أن الدولة قد تكون قد اعترفت، بصورة غير مباشرة، بأن السعر الرسمي لا يعكس التكلفة الفعلية للموارد اللازمة لتأمين السلع الأساسية.

المشكلة هنا لا تتعلق بالمحروقات وحدها. فالوقود ليس سلعة استهلاكية منفصلة يمكن للمواطن أن يتجنبها بسهولة، بل هو مدخل أساسي في معظم الأنشطة الاقتصادية. يدخل في النقل، والزراعة، والصناعة، وتوليد الطاقة، وتشغيل المولدات، وتوزيع الغذاء، ونقل المواد الأولية والمنتجات. ولذلك فإن أي زيادة في سعره تنتقل بسرعة إلى بقية الاقتصاد.

يمكن تصور سلسلة التأثير على النحو الآتي:

ارتفاع سعر المحروقات ، ارتفاع تكلفة النقل ، ارتفاع تكلفة الإنتاج والتوزيع ، ارتفاع أسعار السلع والخدمات ، تراجع القوة الشرائية.

لكن التأثير لا يتوقف عند ارتفاع الأسعار. فارتفاع تكلفة الطاقة قد يجعل بعض الأنشطة الإنتاجية غير مجدية اقتصادياً، خصوصاً المشروعات الصغيرة التي تعمل بهوامش ربح محدودة. وقد يجد المنتج نفسه أمام خيارين: رفع الأسعار وخسارة جزء من الطلب، أو تحمل الخسارة وتقليص الإنتاج، أو التوقف الكامل.

وهنا تظهر المفارقة الأساسية في السياسة الاقتصادية. فالدولة قد ترفع أسعار المحروقات بهدف حماية إيراداتها أو تقليص الدعم أو موازنة الأسعار مع تكلفة الاستيراد، لكن هذه الزيادة قد تؤدي في المقابل إلى رفع تكلفة الاقتصاد كله. وإذا لم تترافق مع زيادة في الدخل والإنتاجية، فإنها تؤدي إلى ضغط مزدوج: ارتفاع في تكاليف المعيشة، وانخفاض في قدرة الأسر على الاستهلاك.

وتزداد خطورة هذه السياسة عندما يكون تسعير المحروقات مرتبطاً بالسوق الموازي، في حين لا تُسعر الأجور والدخول وفق السعر نفسه. فالمواطن قد يواجه أسعاراً تعكس القيمة الفعلية للدولار في السوق، بينما يحصل على دخله وفق قدرة شرائية لا تعكس تلك القيمة. وبذلك تتسع الفجوة بين الدخل والتكلفة بصورة مستمرة.

إن هذه الفجوة لا تمثل مجرد مشكلة اجتماعية، بل تحمل آثاراً اقتصادية مباشرة. فعندما تتراجع القوة الشرائية، ينخفض الطلب المحلي. وعندما ينخفض الطلب، تتراجع مبيعات الشركات والمشروعات. ومع تراجع المبيعات، تنقلص قدرة المنتجين على الاستثمار والتوسع والتوظيف. وهكذا يمكن أن تبدأ دورة انكماشية تتغذى من ارتفاع التكاليف وانخفاض الطلب في الوقت نفسه.

الأخطر من ذلك أن اعتماد السعر الموازي في تسعير المحروقات قد يرسخ السوق الموازي باعتباره المرجع الحقيقي للاقتصاد. فكلما ارتفعت الأسعار وفق السعر غير الرسمي، أصبح السعر الرسمي أقل صلة بالواقع، حتى لو بقي قائماً بصورة إدارية. وهذه الازدواجية تخلق حالة من عدم اليقين أمام المستثمرين والمنتجين، لأن تكلفة النشاط الاقتصادي لا تعود مرتبطة بقاعدة واضحة ومستقرة.

فالمنتج لا يستطيع التخطيط لتكاليفه إذا كان سعر الطاقة مرتبطاً بسعر صرف متغير وغير رسمي. والمستورد لا يستطيع تحديد تكلفة مواد الأولية بصورة مستقرة. والمستهلك لا يستطيع تقدير دخله الحقيقي في ظل ارتفاع مستمر في تكاليف النقل والطاقة والغذاء. وفي مثل هذه البيئة، تصبح القرارات الاقتصادية قصيرة الأجل هي القاعدة، ويتراجع الاستثمار طويل الأجل.

قد يكون من الضروري في بعض الحالات ربط أسعار المحروقات بتكلفة الاستيراد الحقيقية، ولا يمكن لأي سياسة اقتصادية مستدامة أن تتجاهل الفارق بين التكلفة الفعلية وسعر البيع. لكن المشكلة تكمن في أن إصلاح الأسعار لا يمكن أن يسبق إصلاح منظومة الدخل والإنتاج وسعر الصرف بصورة منفصلة. فرفع سعر سلعة استراتيجية في اقتصاد ضعيف الإنتاجية لا يؤدي تلقائياً إلى الكفاءة، بل قد يؤدي إلى نقل تكلفة الأزمة إلى جميع القطاعات.

تسعير المحروقات وفق سعر السوق الموازي ينبغي أن يُقرأ ضمن سياق أوسع: إنه ليس مجرد قرار يرفع سعر الوقود، بل آلية قد تعيد تسعير الاقتصاد بأكمله وفق سعر صرف غير رسمي. وإذا لم يترافق ذلك مع زيادة في الإنتاج، وتحسين في الأجور الحقيقية، وتوسيع الائتمان والاستثمار، فإن النتيجة قد تكون اقتصاداً ترتفع فيه تكلفة كل شيء، بينما تنقل القدرة على شراء أي شيء.

وبذلك تصبح الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي أكثر من مشكلة نقدية؛ إنها تتحول إلى آلية تنتقل من خلالها تكلفة انهيار العملة إلى المواطن والمنتج والمستهلك، بينما يبقى السؤال المركزي قائماً: إذا كانت الأسعار تُكَيَّف مع السعر الحقيقي للدولار، فمتى وكيف سنُكَيِّف الدخول والإنتاج مع هذا الواقع؟

رابعاً: سياسة الاستيراد والتصدير — اقتصاد يعاقب المنتج ويكافئ الوسيط

لا يمكن تحليل أزمة السيولة وسعر الصرف بمعزل عن السياسة التجارية. فالعملة الأجنبية لا تُنتج بقرارات نقدية، ولا يمكن للدولة أن تحافظ على استقرار عملتها بمجرد فرض قيود على التداول أو زيادة الرسوم والضرائب. العملة الأجنبية تأتي، في النهاية، من قدرة الاقتصاد على التصدير، وجذب الاستثمار، وتوليد الإيرادات الخارجية، والاستفادة من التحويلات. وعندما يعجز الاقتصاد عن توليد هذه التدفقات، يصبح الدولار مورداً نادراً تتنافس عليه الدولة والمستوردون والمنتجون والأسر.

في هذه البيئة، تصبح سياسة الاستيراد والتصدير عاملاً حاسماً في تحديد ما إذا كانت الدولة ستتمكن من إعادة بناء قاعدة إنتاجية، أم ستبقى عالقة في اقتصاد يعتمد على الاستهلاك والاستيراد. والمشكلة أن البيئة التجارية الحالية، وفق ما يظهر من اتجاهات التسعير والرسوم ومتطلبات التعامل بالعملة الأجنبية، لا توفر بالضرورة الحوافز الكافية للمنتج المحلي.

فالمنتج الذي يحتاج إلى استيراد المواد الأولية أو الآلات أو مستلزمات الإنتاج يواجه، في كثير من الحالات، سلسلة من التكاليف المتراكمة: سعر صرف متقلب، رسوم وضرائب، تكاليف نقل وطاقة مرتفعة، وإجراءات إدارية قد تزيد من مدة وتكلفة وصول المدخلات إلى الإنتاج. وعندما تضاف هذه التكاليف إلى ضعف الطلب المحلي، يصبح الاستثمار في الإنتاج أكثر مخاطرة من النشاط التجاري قصير الأجل.

وهنا تظهر إحدى أخطر الاختلالات في الاقتصاد المنهك: عندما يصبح استيراد السلعة الجاهزة أسهل أو أقل مخاطرة من إنتاجها محلياً، فإن السياسة التجارية تبدأ، بصورة غير مباشرة، في معاقبة المنتج المحلي.

فالمنتج المحلي يحتاج إلى:

رأس مال + مواد أولية + طاقة + وقت + عمالة + سوق.

أما المستورد أو الوسيط فقد يكفي بامتلاك رأس المال والوصول إلى قنوات الاستيراد والتوزيع. وكلما ارتفعت تكلفة الإنتاج المحلي، اتسعت الفجوة بين الطرفين. ومع الوقت، يصبح رأس المال أكثر ميلاً إلى التجارة السريعة، لا إلى الاستثمار الإنتاجي طويل الأجل.

ولا يعني ذلك أن الاستيراد بحد ذاته ظاهرة سلبية. فالاقتصادات الحديثة تعتمد على التجارة الخارجية، ولا يمكن لأي اقتصاد أن ينتج كل احتياجاته محلياً. لكن المشكلة تظهر عندما يصبح الاستيراد بديلاً عن الإنتاج، لا مكملاً له، وعندما تتراجع قدرة الدولة على استخدام التجارة الخارجية لبناء قاعدة إنتاجية وتصديرية.

أما على مستوى التصدير، فإن المشكلة أكثر تعقيداً. فالمنتج السوري الذي يريد الوصول إلى الأسواق الخارجية يحتاج إلى القدرة على المنافسة من حيث السعر والجودة والاستمرارية. لكن ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل والمواد الأولية والتمويل يضعف هذه القدرة. كما أن عدم استقرار سعر الصرف يجعل من الصعب على المنتج تحديد تكلفة إنتاجه أو التخطيط لعقوده الخارجية.

وبذلك تتشكل مفارقة اقتصادية شديدة الخطورة: الاقتصاد يحتاج إلى الدولار، لكن سياساته التجارية لا تساعد بالضرورة على إنتاجه. يحتاج إلى التصدير، لكنه يواجه تكاليف تجعل التصدير أكثر صعوبة. يحتاج إلى الإنتاج المحلي لتقليل الطلب على العملة الأجنبية، لكنه يفرض على المنتج تكاليف قد تجعل الإنتاج أقل قدرة على المنافسة.

وهنا يجب التمييز بين الرسوم التي تحمي الإنتاج والرسوم التي تستنزفه. فالرسوم الجمركية يمكن أن تكون أداة لحماية الصناعة الناشئة، إذا كانت جزءاً من سياسة صناعية واضحة ومؤقتة، مرتبطة بزيادة الإنتاجية والتنافسية. لكنها تتحول إلى عبء عندما تُفرض بهدف زيادة الإيرادات فقط، من دون أن يترافق ذلك مع تحسين بيئة الأعمال أو خفض تكلفة الإنتاج.

إن المشكلة لا تكمن في مقدار الرسوم وحده، بل في موقعها داخل السلسلة الاقتصادية. فإذا كانت الرسوم على المدخلات الإنتاجية، فإنها ترفع تكلفة المنتج المحلي. وإذا كانت على الآلات والتكنولوجيا، فإنها تؤخر تحديث الصناعة. وإذا كانت على السلع الأساسية، فإنها تنعكس مباشرة على المستهلك. أما إذا كانت السياسة التجارية غير مستقرة، فإنها تضيف عاملاً آخر من عدم اليقين، وهو أحد أكثر العوامل طرداً للاستثمار.

وفي مثل هذه البيئة، يبدأ رأس المال بالبحث عن القطاعات التي تحقق عائداً سريعاً، ولا تتطلب استثمارات طويلة الأجل أو تعرضاً كبيراً لتقلبات السياسة الاقتصادية. وهنا نصل إلى التحول

الأهم في بنية الاقتصاد: هروب رأس المال من الإنتاج إلى الخدمات والتجارة والأنشطة ذات دورة رأس المال القصيرة.

هذه النتيجة ليست بالضرورة بسبب تفضيل المستثمر للمطاعم أو العقارات أو التجارة على الصناعة والزراعة، بل لأن البيئة الاقتصادية نفسها تعيد تعريف المخاطر والعوائد. فإذا كان المصنع يحتاج إلى سنوات لاسترداد رأس ماله، ويواجه تكاليف متغيرة وغير مستقرة، بينما يستطيع مشروع خدمي استرداد رأس ماله خلال فترة أقصر، فإن رأس المال سيتجه بصورة طبيعية نحو الخيار الأقل مخاطرة.

وهكذا لا يعود الاقتصاد يعاني فقط من نقص السيولة، بل من سوء توجيهها. فالسيولة الموجودة لا تتجه بالضرورة إلى توسيع القدرة الإنتاجية، وإنما إلى القطاعات التي تستطيع تحقيق ربح سريع في بيئة غير مستقرة.

والنتيجة النهائية هي اقتصاد يزداد اعتماداً على الاستيراد، بينما تتراجع قدرته على الإنتاج والتصدير. وكلما اتسعت هذه الفجوة، زاد الطلب على الدولار، وازدادت الضغوط على العملة المحلية، وارتفعت الحاجة إلى مزيد من الرسوم والضرائب والقيود.

إنها دائرة مغلقة:

إنتاج ضعيف ، صادرات أقل ، دولار أقل ، ضغط أكبر على سعر الصرف ، تكاليف أعلى ، إنتاج أضعف.

ومن دون كسر هذه الحلقة عبر سياسة واضحة لدعم الإنتاج والتصدير، فإن أي محاولة لسحب السيولة أو ضبط الأسعار ستبقى معالجة للنتائج، لا للأسباب

خامساً: اقتصاد الخدمات والربح السريع — عندما يهرب رأس المال من الإنتاج

لا تتحرك رؤوس الأموال في الفراغ، ولا تتخذ قراراتها بناءً على الرغبة المجردة في الاستثمار في قطاع معين. فالاستثمار هو، في جوهره، استجابة لمعادلة المخاطر والعوائد. وعندما تصبح الصناعة والزراعة والتصدير مرتبطة بتكاليف مرتفعة، وأسعار صرف متقلبة، وطاقة غير

مستقرة، وإجراءات تجارية متغيرة، فإن رأس المال يبدأ بالبحث عن المسارات التي توفر عائداً أسرع ومخاطرة أقل.

وهنا يمكن فهم التوسع النسبي في المشاريع الخدمية والتجارية والعقارية، ليس باعتباره دليلاً على انتعاش اقتصادي حقيقي، بل باعتباره في كثير من الحالات نتيجة مباشرة لتراجع جاذبية الاستثمار الإنتاجي.

فالمشروع الصناعي يحتاج إلى رأس مال كبير، وأرض وتجهيزات، ومواد أولية، وطاقة، وعمالة، وسنوات من العمل قبل الوصول إلى نقطة التعادل واسترداد رأس المال. أما المشروع الخدمي أو التجاري، فقد يحتاج إلى رأس مال أقل، ويستطيع تحقيق دورة نقدية أسرع. وفي اقتصاد يعاني من عدم اليقين، يصبح سرعة دوران رأس المال عاملاً حاسماً في قرار الاستثمار.

ولهذا، قد يفضل المستثمر مشروعاً يستطيع استرداد رأس ماله خلال فترة قصيرة على مشروع إنتاجي يحتاج إلى سنوات، حتى لو كان المشروع الثاني أكثر فائدة للاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

المشكلة أن هذا السلوك العقلاني من وجهة نظر المستثمر الفردي قد ينتج، على المستوى الكلي، نتيجة غير عقلانية للاقتصاد. فكلما اتجه رأس المال نحو الأنشطة الخدمية ذات العائد السريع، تراجع الموارد المتاحة للصناعة والزراعة والتكنولوجيا والقطاعات القابلة للتصدير.

وهنا ينبغي التمييز بين النمو الاقتصادي وتوسع النشاط التجاري.

قد تزداد أعداد المطاعم والمقاهي والمحال التجارية والمشاريع العقارية، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الاقتصاد أصبح أكثر إنتاجية. فقد يكون ما يحدث مجرد إعادة توزيع للإنفاق الموجود داخل المجتمع، من دون خلق قيمة إنتاجية جديدة بالقدر الكافي.

وهذا ما يمكن وصفه بانتقال الاقتصاد من:

«إنتاج الثروة إلى تدوير الثروة.»

فالمشروع الخدمي قد يحقق دخلاً لصاحبه ويوفر فرص عمل للعاملين فيه، وهذه وظيفة اقتصادية مهمة. لكن إذا لم يكن مدعوماً بقاعدة إنتاجية أوسع، فإنه يعتمد في النهاية على القوة الشرائية الموجودة مسبقاً. وإذا تراجعت هذه القوة الشرائية، تبدأ قدرته على النمو بالتراجع أيضاً.

وتظهر المشكلة بصورة أوضح عندما يعتمد القطاع الخدمي نفسه على مدخلات مستوردة. فالمطعم، على سبيل المثال، قد يكون مشروعاً محلياً من حيث الملكية والموقع، لكنه يعتمد على معدات مستوردة، ومواد غذائية مستوردة، وطاقة ونقل، وقد يحتاج إلى العملة الأجنبية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ولذلك فإن التوسع في الخدمات لا يعني بالضرورة انخفاض الاعتماد على الدولار أو على الاستيراد.

بل قد يحدث العكس: اقتصاد يتوسع في الخدمات، لكنه يظل يعتمد على الخارج لتأمين جزء كبير من مدخلاته، فيزداد الطلب على العملة الأجنبية من دون أن يزداد إنتاجها.

وهنا تظهر إحدى أكثر المفارقات وضوحاً في الاقتصاد السوري: رأس المال يتجه إلى القطاعات الأقل ارتباطاً بالإنتاج طويل الأجل، في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد بصورة أكبر إلى الصناعة والزراعة والتصنيع الغذائي والتكنولوجيا والقطاعات التصديرية.

لا يمكن تحميل المستثمر الفردي مسؤولية هذا الاتجاه. فالمستثمر يبحث عن البقاء والربح، ولا يمكن أن يُطلب منه تحمل مخاطر لا توفر الدولة أو السوق أدوات للتعويض عنها. ولذلك فإن المشكلة ليست في أن المستثمر اختار مشروعاً خدمياً، بل في أن البيئة الاقتصادية لم تعد تجعل الاستثمار الإنتاجي الخيار الأكثر جاذبية.

وهنا تقع مسؤولية السياسة العامة. فالدولة التي تريد توجيه رأس المال نحو الإنتاج لا تستطيع الاكتفاء بالدعوة إلى الاستثمار أو إصدار قوانين عامة. عليها أن تعيد بناء معادلة الحوافز من خلال:

➤ خفض تكلفة الطاقة للقطاعات الإنتاجية؛

➤ تسهيل الوصول إلى المواد الأولية؛

➤ توفير الائتمان؛

➤ حماية حقوق الملكية؛

➤ تبسيط الإجراءات؛

➤ دعم التصدير؛

➤ وتوفير قدر من الاستقرار في سعر الصرف والسياسات التجارية.

من دون ذلك، سيستمر رأس المال في الاتجاه نحو النشاط الأسرع والأقل مخاطرة.

والأخطر أن هذا المسار قد ينتج اقتصاداً يبدو نشطاً على السطح، لكنه ضعيف في بنيته العميقة. فقد تكون هناك حركة تجارية ومشاريع جديدة، لكن الإنتاجية لا ترتفع، والصادرات لا تتوسع، والاعتماد على الاستيراد لا يتراجع.

إن اقتصاداً من هذا النوع قد ينجح في خلق أرباح فردية، لكنه يفشل في خلق تراكم رأسمالي وطني. وقد يتيح لبعض المستثمرين تحقيق عوائد، لكنه لا يخلق بالضرورة قاعدة اقتصادية قادرة على توليد العملة الأجنبية أو تمويل الدولة أو تحسين القوة الشرائية للمجتمع.

وهنا نصل إلى جوهر المشكلة: لا يمكن بناء استقرار نقدي مستدام من خلال اقتصاد يستهلك السيولة دون أن ينتج قيمة جديدة.

فإذا استمرت الدولة في سحب السيولة من المجتمع، بينما يستمر رأس المال في الهروب من الإنتاج، فإن الاقتصاد سيواجه معادلة مزدوجة: سيولة أقل في التداول، وإنتاج أقل في الاقتصاد الحقيقي. وفي هذه الحالة، لن يكون التحدي هو فقط كيفية السيطرة على التضخم، بل كيفية منع الانكماش الاقتصادي من التحول إلى حالة دائمة

سادساً: انكماش نقدي بلا توسع إنتاجي — عندما يتحول ضبط السيولة إلى تجفيف للاقتصاد

تكمّن خطورة المسار الاقتصادي الراهن في سوريا ليس في كل إجراء منفرداً، بل في اجتماع مجموعة من الإجراءات التي قد تعمل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في الاتجاه نفسه: تقليص السيولة المتاحة للاقتصاد، ورفع تكلفة الوصول إلى الدولار، وزيادة كلفة النشاط الاقتصادي، في وقت لم تستعد فيه القطاعات الإنتاجية قدرتها على توليد الدخل والقيمة المضافة.

فاستبدال العملة قد يؤدي إلى إعادة تنظيم التداول النقدي أو سحب جزء من السيولة. وفرض الرسوم والضرائب بالدولار قد يسحب العملة الأجنبية من القطاع الخاص. وتسعير المحروقات وفق السوق الموازي قد ينقل ارتفاع تكلفة الدولار إلى كامل الاقتصاد. أما ارتفاع تكاليف الاستيراد وضعف التصدير، فيؤديان إلى مزيد من الضغط على الإنتاج والعملية الأجنبية. وفي الوقت نفسه، يؤدي ارتفاع المخاطر إلى توجيه رأس المال نحو قطاعات خدمية وتجارية أسرع ربحاً وأقل ارتباطاً بالإنتاج طويل الأجل.

وعندما تجتمع هذه العناصر، فإن الاقتصاد قد يدخل في دائرة انكماشية واضحة:

سيولة أقل ، طلب أقل ، استثمار أقل ، إنتاج أقل ، دخل أقل ، إيرادات أقل ، مزيد من الضرائب والرسوم.

هذه الدائرة تختلف عن السياسة النقدية الانكماشية التقليدية، التي تستخدم تقليص السيولة بهدف تخفيض التضخم، لكنها تفترض وجود اقتصاد قادر على الاستجابة عبر الإنتاج والاستثمار والائتمان. أما في اقتصاد يعاني من ضعف الإنتاج، فإن تقليص السيولة قد يؤدي إلى نتيجة مختلفة تماماً.

فحين تنخفض السيولة المتاحة للأسر، يتراجع الاستهلاك. وحين يتراجع الاستهلاك، تنخفض مبيعات الشركات. وحين تنخفض المبيعات، تتراجع قدرة الشركات على الاستثمار والتوظيف. ومع انخفاض الاستثمار، تتراجع القدرة الإنتاجية. وفي الوقت نفسه، قد تستمر الأسعار في الارتفاع بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة والاستيراد وسعر الصرف.

وهنا يظهر خطر الركود التضخمي: اقتصاد يتراجع فيه النشاط، بينما تستمر الأسعار في الارتفاع.

والأخطر أن معالجة هذا الوضع من خلال مزيد من سحب السيولة قد تؤدي إلى تعميق المشكلة. فارتفاع الأسعار قد يدفع الحكومة إلى تشديد السياسة النقدية، لكن تشديدها في ظل ضعف الإنتاج قد يضغط على الطلب دون أن يخفض تكلفة الإنتاج. وفي المقابل، قد يؤدي ضعف الطلب إلى مزيد من إغلاق المشروعات وتسريح العمال، بينما تبقى أسباب ارتفاع الأسعار قائمة.

لذلك، فإن السياسة النقدية لا يمكن أن تعمل بمعزل عن السياسة الإنتاجية. لا يمكن ضبط العملة بصورة مستدامة إذا لم يكن هناك اقتصاد قادر على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها المجتمع. ولا يمكن خفض الطلب على الدولار إذا لم توجد قدرة على زيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات. ولا يمكن تحسين الإيرادات العامة بصورة مستدامة إذا كان الاقتصاد الخاص نفسه ينكمش.

وهنا تكمن المفارقة الأساسية: الدولة تحتاج إلى اقتصاد قوي لكي تحصل على إيرادات أكبر، لكنها قد تؤدي بعض السياسات الانكماشية غير المتوازنة إلى إضعاف الاقتصاد الذي تعتمد عليه هذه الإيرادات.

فالضرائب والرسوم لا تُنتج إيرادات مستدامة من اقتصاد ينكمش. والرسوم المرتفعة قد تزيد الإيرادات في الأجل القصير، لكنها قد تدفع بعض الأنشطة إلى التوقف أو العمل خارج النظام الرسمي في الأجل المتوسط. ورفع أسعار المحروقات قد يزيد إيرادات قطاع معين، لكنه قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف قطاعات أخرى، بما يقلل إنتاجيتها وقدرتها على دفع الضرائب.

وهنا يصبح السؤال المركزي: هل يجري النظر إلى الاقتصاد باعتباره مجموعة من مصادر الإيرادات المنفصلة، أم باعتباره دورة مترابطة؟

فالاقتصاد ليس مجرد مجموع الضرائب والرسوم. إنه دورة تبدأ بالإنتاج، ثم الدخل، ثم الاستهلاك، ثم الاستثمار، ثم التوظيف، ثم الإيرادات العامة. وإذا جرى سحب الموارد من هذه الدورة دون إعادة ضخها في نقاط إنتاجية، فإن الدولة قد تحصل على موارد قصيرة الأجل، لكنها تضعف الأساس الذي يُنتج هذه الموارد مستقبلاً.

ولهذا فإن القضية لا تتعلق فقط بكمية السيولة الموجودة في السوق، بل بمكان وجودها وكيفية استخدامها. قد تكون المشكلة في الاقتصاد السوري ليست فائضاً نقدياً مطلقاً، بل ضعفاً في توجيه الموارد نحو الاستثمار والإنتاج. وقد تكون السيولة الموجودة خارج النظام المصرفي نتيجة لانعدام الثقة، لا سبباً مستقلاً للأزمة.

وفي هذه الحالة، فإن سحب السيولة بالقوة لا يعالج بالضرورة أسباب خروجها من النظام الرسمي. فالثقة لا تُفرض بالقرارات، بل تُبنى من خلال استقرار القواعد، وحماية المدخرات، ووجود نظام مصرفي موثوق، وقدرة على تحويل المدخرات إلى ائتمان واستثمار.

من هنا، فإن أي سياسة تستهدف استقرار العملة تحتاج إلى ثلاثة أذرع مترامنة:

ضبط نقدي، وإصلاح مالي، وإعادة إطلاق للإنتاج.

إذا غاب الضبط النقدي، يستمر التضخم. وإذا غاب الإصلاح المالي، تستمر الدولة في البحث عن مصادر سريعة للإيرادات. وإذا غاب الإنتاج، لا توجد قاعدة اقتصادية قادرة على توليد القيمة والدخل والعملات الأجنبية.

أما التركيز على ذراع واحد، أي سحب السيولة، فيمكن أن يؤدي إلى اختلال التوازن بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي.

وهنا تكمن الخلاصة الأهم: لا يمكن علاج أزمة السيولة بتجفيف الاقتصاد، ولا يمكن إنقاذ العملة عبر إضعاف القطاعات التي يفترض أن تمنحها قيمتها.

فالإقتصاد يحتاج إلى السيولة، لكن السيولة تحتاج إلى إنتاج. والدولة تحتاج إلى الإيرادات، لكن الإيرادات تحتاج إلى إقتصاد قادر على توليدها. والعملة تحتاج إلى الثقة، لكن الثقة تحتاج إلى إقتصاد منتج ومستقر.

وعندما تنفصل هذه العناصر عن بعضها، يتحول الإصلاح الاقتصادي إلى مجموعة من الإجراءات المنفصلة، قد يحقق كل منها هدفاً جزئياً، لكنها مجتمعة قد تدفع الإقتصاد في اتجاه معاكس للهدف المعلن.

الخاتمة: لا يمكن إنقاذ العملة عبر خنق الإقتصاد

لا تكمن المشكلة في أن الدولة تسعى إلى ضبط السيولة أو إعادة تنظيم النظام النقدي أو حماية إيراداتها من آثار التضخم. فجميع هذه الأهداف يمكن أن تكون مشروعة في سياق اقتصادي سليم، بل قد تكون ضرورية في بعض مراحل الأزمات. لكن المشكلة تبدأ عندما تتحول هذه

الأدوات إلى سياسة قائمة بذاتها، من دون أن تترافق مع إعادة إطلاق الإنتاج والاستثمار والتصدير.

فالسبب الذي يجري سحبها من الاقتصاد لا يمكن أن تختفي من المعادلة الاقتصادية. إما أن تعود إلى الدورة الاقتصادية من خلال الإنفاق والاستثمار والائتمان، أو أن يؤدي سحبها إلى تقليص النشاط الاقتصادي. والعملية التي يجري استبدالها لا يمكن أن تكتسب قيمة جديدة بمجرد تغيير شكلها، ما لم يقف خلفها اقتصاد ينتج ويصدر ويولد دخلاً. والدولار الذي تحصل عليه الدولة من الضرائب والرسوم لا يمثل حلاً مستداماً إذا كان الاقتصاد لا يملك القدرة على توليد تدفقات جديدة من العملة الأجنبية.

هنا تكمن المفارقة التي ينبغي أن تواجهها السياسة الاقتصادية السورية بوضوح: لا يمكن إنقاذ العملة عبر إفقار الاقتصاد الذي يفترض أن يمنحها قيمتها.

إن تقليص السيولة قد يخفف بعض الضغوط النقدية على المدى القصير، لكنه لا يعالج ضعف الإنتاج. ورفع أسعار المحروقات وفق سعر السوق الموازي قد يعكس التكلفة الفعلية للاستيراد، لكنه يرفع في الوقت نفسه تكلفة الاقتصاد بأكمله. وفرض الرسوم بالدولار قد يحمي الإيرادات من تآكل قيمة العملة المحلية، لكنه قد يسحب العملة الأجنبية من القطاع الخاص إذا لم تتوسع قدرة الاقتصاد على إنتاجها. أما فرض مزيد من الرسوم على اقتصاد يعاني من ضعف النشاط، فقد يحقق إيرادات قصيرة الأجل، لكنه قد يضعف القاعدة التي يفترض أن تنتج هذه الإيرادات مستقبلاً.

لذلك، فإن التحدي الحقيقي ليس مجرد تقليص كمية السيولة المتداولة، بل إعادة بناء الدورة الاقتصادية التي تنتج السيولة. ولا يتم ذلك إلا عبر إعادة توجيه رأس المال نحو الصناعة والزراعة والتصنيع والتكنولوجيا والقطاعات القابلة للتصدير، وتوفير بيئة تجعل الاستثمار الإنتاجي أكثر جاذبية من المضاربة والتجارة قصيرة الأجل.

فالاقتصاد السوري لا يحتاج فقط إلى عملة جديدة، بل إلى قاعدة إنتاجية جديدة. ولا يحتاج فقط إلى إيرادات دولارية، بل إلى اقتصاد قادر على توليد الدولار. ولا يحتاج فقط إلى ضبط الأسعار،

بل إلى خفض تكاليف الإنتاج. ولا يحتاج فقط إلى سحب السيولة، بل إلى إعادة توجيهها نحو النشاط الذي يخلق قيمة جديدة.

وإذا استمرت السياسات الاقتصادية في الاتجاه نفسه، أي سحب السيولة من المجتمع والقطاع الخاص، ورفع تكلفة الطاقة والتجارة، بينما تبقى عجلة الإنتاج ضعيفة ورأس المال متجهاً نحو القطاعات سريعة الربح، فإن النتيجة قد تكون اقتصاداً أقل سيولة، وأعلى تكلفة، وأضعف إنتاجاً.

وهنا يصبح السؤال أكثر عمقاً من مجرد السؤال عن سعر الصرف أو شكل العملة:

هل تستطيع الدولة أن تبني استقراراً نقدياً من دون استقرار إنتاجي؟

التجارب الاقتصادية تشير إلى أن الإجابة لا يمكن أن تكون إيجابية على المدى الطويل. فقد تستطيع الدولة إدارة سعر الصرف لفترة، أو تقليص السيولة، أو زيادة الإيرادات، لكنها لا تستطيع إنتاج الاستقرار بصورة مستدامة إذا لم تنتج في الوقت نفسه اقتصاداً قادراً على خلق القيمة والدخل والثقة.

ففي النهاية، العملة القوية ليست نتيجة قرار نقدي فقط، بل نتيجة اقتصاد قوي يقف خلفها.

وإذا كان الهدف الحقيقي هو إنقاذ الاقتصاد السوري، فإن الأولوية لا ينبغي أن تكون فقط في كيفية سحب السيولة، بل في كيفية إعادة إنتاجها. لا ينبغي أن يكون السؤال: كيف نمنع المال من التداول؟ بل: كيف نوجهه نحو مصنع يعمل، ومزرعة تنتج، ومشروع يصدر، وشركة توظف، وقطاع خاص قادر على خلق دخل جديد؟

أما أن تُسحب السيولة من اقتصاد متوقف عن الإنتاج، فذلك قد يؤدي إلى خفض الأموال المتداولة، لكنه لن يؤدي بالضرورة إلى بناء عملة قوية. وقد تنجح الدولة في زيادة إيراداتها مؤقتاً، لكنها قد تضعف في الوقت نفسه الاقتصاد الذي تحتاج إليه هذه الإيرادات.

فالمشكلة ليست أن الاقتصاد السوري يملك سيولة كثيرة بالضرورة؛ المشكلة أن ما يملكه من سيولة لا يتحول بما يكفي إلى إنتاج.

وهنا يجب أن يبدأ الإصلاح الحقيقي: ليس من خنق الاقتصاد، بل من إعادة تشغيله.